«المالية»: مناقصة لتدريب القطاع المالي

تطرح وزارة المالية اليوم وحتى 24 مايو المقبل مناقصة خاصة بتحديد الاحتياجات التدريبية للقطاع المالي للجهات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة وقياس الأثر العائد من خطة التدريب للسنة المالية 2015/2014. وحددت لجنة المناقصات المركزية الشركات المتخصصة في هذا المجال، على أن يكون آخر موعد لتقديم أي تحفظات أو استفسارات للمناقصة المذكورة حتى 29 الجاري ولن يلتفت لتلك الطلبات بعد هذا التاريخ. ولفتت الوزارة الى ان الكفالة المقدمة في حدود 2000 دينار صالحة لمدة 90 يوما.

نتائج ممتازة تشغيلياً وضبط قوي للميزانية.. و18٪ ارتفاعاً في حركة الركاب بإيرادات 208,2 ملايين دينار

60٪ تراجعاً في خسائر «الكويتية» لـ2014.. والشركة في طريق الأرباح

"الكويتية" تحلق من جديد..في الصورة احدى الطائرات الجديدة «البوم» التي عززت من خلالها الشركة اسطولها

زكي عثمان

تراجع إجمالي الخسائر 41,3 مليون دينار إلى 26,4 مليون دينار

الكاش يقفز لدى الشركة بنسبة 28٪ إلى 509 ملايين دينار

انخفاض كبير للمستحقات الحكومية إلى 94 مليون دينار

إيرادات التشغيل ارتفعت 16٪ لتسجل 221,2 مليون دينار

بعد سلسلة من الإنجازات على المستوى التشغيلي، يبدو أن النتائج المالية في 2015 ستكون إيجابية على شركة الخطوط الجوية الكويتية بعد أن شهد الأداء المالي للشركة في 2014 تحسنا كبيرا، وهو ما قد يؤشر إلى تحول تدريجي للشركة نحو تحقيق الأرباح في هذه السنة.

وأظهرت النتائج المالية في 2014 تراجع صافي الخسائر بنحو 60٪، وهو ما يؤشر إلى أنها بدأت في تحويل مسار عملها، وهذا سيتجلى بوضوح مع نهاية السنة المالية الحالية 2015.

هذا، وأظهرت النتائج المالية لشركة الخطوط الجوية الكويتية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، التي حصلت «الأنباء» على نسخة منها، تراجعا كبيرا في صافي الخسائر المسجلة بنهاية السنة المالية بمقدار 41,3 مليون دينار، حيث سجلت صافي خسائر السنة المالية نحو 26,4 مليون دينار مقارنة بخسائر بلغت 67,6 مليون دينار لـ 2013.

كما أظهرت البيانات المالية أن إجمالي الخسائر من العمليات بلغ 36,9 مليون دينار مقارنة بـ 69,3 مليون دينار، أي بتراجع 32,4 مليون دينار بنسبة تراجع 46٪ تقريبا.

هذا، وكشفت النتائج المالية عن قفزة كبيرة في موجودات الشركة النقدية من الكاش التي سجلت 509,33 ملايين دينار مقارنة بـ 395,5 مليون دينار، أي بزيادة قدرها 113,8 مليون دينار بما نسبته 28٪.

كما أظهرت النتائج المالية انخفاضا كبيرا في المستحقات المالية للشركة لدى الحكومة، والتي تراجعت إلى 93,9 مليون دينار من 321,07 مليون دينار، أي بتراجع بلغ 227 مليون دينار، أي ما نسبته 240٪.

وكشفت الأرقام أن إجمالي إيرادات التشغيل ارتفع من 221,2 مليون دينار إلى 256,7 مليون دينار بنمو 16٪، وكان من نصيب إيرادات حركة الركاب نمو بـ 18٪ حيث ارتفعت من 208,2 ملايين دينار إلى 176,07 مليون دينار، في حين حافظ قطاع الشحن على وتيرة العام الماضي نفسها، حيث سجل 20 مليون دينار مقارنة بـ 19 مليون دينار.

أما على مستوى مصاريف التشغيل، فقد سجلت 286,5 مليون دينار ارتفاعا من 283,7 مليون دينار بزيادة 1٪ تقريبا، وكان من نصيب المرتبات والنفقات ارتفاع بـ 5٪ لتسجل نحو 80 مليون دينار مقارنة بـ 76 مليون دينار لـ 2013، ويلاحظ أيضا أن مصاريف صيانة وإصلاح الطائرات قد انخفضت من 34 مليون دينار إلى 30 مليون دينار بنسبة تراجع 12٪.

هذا، وقد أظهرت النتائج المالية أيضا ارتفاع إجمالي الموجودات بقيمة 16 مليون دينار أي 1,5٪، لتسجل 963 مليون دينار في 2014 مقارنة بـ 947 مليون دينار، فيما بلغ إجمالي المطلوبات نحو 340 مليون دينار في 2014 مقارنة بـ 322 مليون دينار في 2013، أي بنسبة زيادة 5,5٪.

أبرز النتائج المالية في ميزانية شركة الخطوط الجوية الكويتية لـ 2014 (بالمليون دينار)

	السنة المالية 2013	السنة المالية 2014
إيرادات التشغيل من الركاب	176,07	208,27
إيرادات التشغيل من الشحن	19,07	20,43
إجمالي إيرادات التشغيل	221,2	256,7
المرتبات والنفقات	76,43	80,7
رسوم الهبوط	31,21	34,37
صيانة وإصلاح طائرات	34,5	30,6
إجمالي مصاريف التشغيل	283,7	286,5
الخسائر من العمليات	69,3	36,9
صافي الخسائر السنوية	67,6	26,39
اجمالي المصاريف الشاملة	74,14	29,25
الموجودات النقدية والكاش	395,5	509,33
المستحقات من الحكومة	321,07	93,99
إجمالي الموجودات	946,88	962,26
إجمالي المطلوبات وأسهم الحكومة	946,8	962,2

ماذا يعني إصدار «الوطني» سندات بـ 700 مليون دولار بفائدة بين الأدنى عالمياً؟

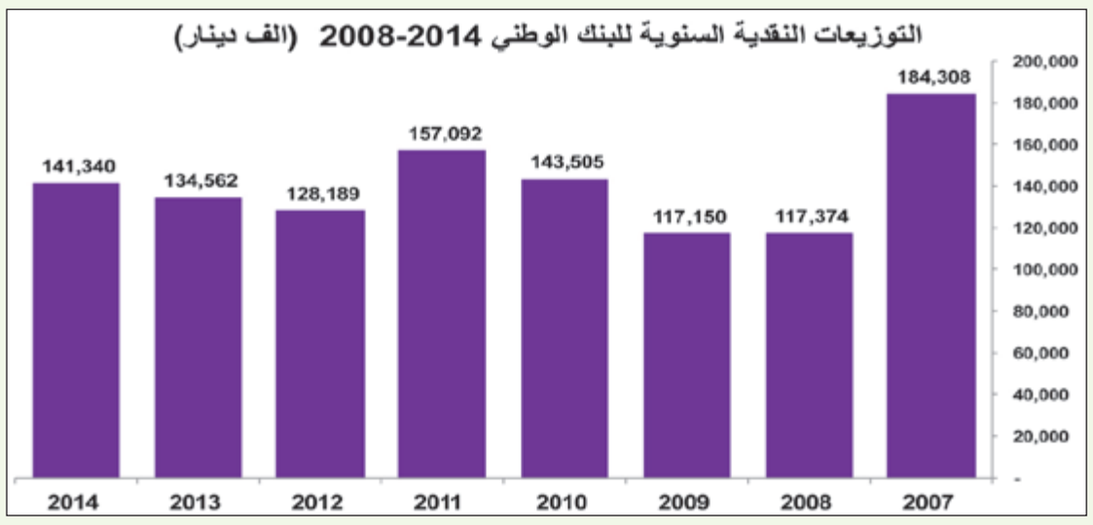

المحلل المالي

ميزة تنافسية يدعمها تصنيف السندات من «موديز» لأول مرة بالمنطقة

ثقة عالمية بالسندات والتغطية ضعف المطلوب

أعطى الخبر الذي نشره بنك الكويت الوطني الخميس الماضي بإصداره سندات بـ 700 مليون دولار بفائدة بين الأدنى عالميا إشارات عدة لحجم البنك وموقعه عالميا، وللقطاع المصرفي الكويتي ككل باعتبار الوطني اكبر البنوك المحلية، وجاءت ابرز الإشارات كالتالي:

● الإصدار يعد الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي يحوز تصنيفا ائتمانيا بدرجة «استثمارية» من وكالة عالمية «موديز» حسب بيان اصدره البنك الوطني، ولعب هذا التصنيف دورا في تخفيض تكلفة الاصدار الى 5,75٪ وحصول البنك على ميزة تنافسية في اصداره، وسبق أن ثبتت «موديز» تصنيفات البنك في 24 مارس الماضي عند Aa3 وهو بين الأعلى في الشرق الأوسط وشمال افريقيا مع نظرة مستقبلية مستقرة. وقالت «موديز» في بيان صحافي ان بنك الكويت الوطني في موقع قوي وأفضل من أقرانه للاستفادة من فرص التمويل الضخمة، وان تصنيفاته تعكس موقعه الريادي وقوة ربحيته ومؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة والمستقرة ورسملته المريحة، يذكر أن الوطني مصنف ايضا عند «AA-» من فيتش و«+A» من ستاندرد آند بورز.

● تمت تغطية الاصدار بأكثر من الضعف، حيث تخطى حجمه 1,4 مليار دولار، وتعتبر هذه التغطية مؤشرا مهما على وجود طلب قوي في الاسواق العالمية لسندات البنك الوطني، على الرغم من أن عائدها على المستثمرين العالميين ليس كبيرا اذا ما قورن بفرص أخرى في الاسواق، لكن تأتي قوتها من جودتها واستقرارها كفرصة استثمارية أكثر أمانا في ظل عدم الاستقرار في الأسواق العالمية. ويمنح الطلب الفائض على سندات «الوطني» فرصا مستقبلية للبنك في الاسواق العالمية، وقد يستغل ذلك في توسعات مستقبلية يحتاج اليها للمحافظة على الاستدامة في نمو الارباح.

● هذه السندات، وان تعتبر تكلفة جديدة على البنك، فإنها تجعله جاهزا لمواجهة تحديات مستقبلية، مثل متطلبات الرسملة في بازل 3، حيث ستدعم الشريحة الأولى من رأس المال، وهو ما يعني قدرته على مواجهة الأزمات الاقتصادية المستقبلية بشكل أكبر وأكثر متانة وبسيولة أعلى، علما أن البنك واجه الأزمة المالية عام 2008 واستطاع أن يتجاوزها بأقل الخسائر، اذا ما قورن مع بنوك محلية شبيهة اضطرت إلى رفع رأسمالها اكثر من مرة، وكانت مخصصاتها ضخمة، واضطر بعضها الى تخفيض توزيعات الارباح، والبعض الآخر الى الامتناع عن التوزيع، اضافة الى تحقيق خسائر، وهو أمر لم يحدث لدى البنك الوطني الذي استمرت ارباحه في النمو السنوي، وايضا توزيعاته النقدية للمساهمين، وذلك كالتالي:

● استمر البنك في التوزيع النقدي على مدار سنوات التي اعقبت الازمة المالية كما يظهر الرسم البياني المرفق، ووصلت توزيعاته في 2014 الى مستوى 140 مليون دينار، وهي قريبة من مستوى ما قبل الأزمة.

● تشكل نسبة توزيعات «الوطني» في 2014 نحو 47٪ من اجمالي توزيعات القطاع المصرفي البالغة 300 مليون دينار.

● جاء البنك في الصدارة من حيث تحقيق أعلى الأرباح بالكويت في 2014 وشكلت أرباحه 40٪ من إجمالي الأرباح المحققة.

تقرير «المركز»: صاحب المشروع يتعامل مع 11 جهة حكومية لبدء عمله

الكويت بين الأكثر صعوبة خليجياً بممارسة الأعمال

أصدرت شركة مارمور مينا انتلجنس (مارمور)، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لشركة المركز المالي الكويتي (المركز)، تقريرها بشأن بدء النشاط التجاري في الكويت، كجزء من سلسلة واسعة النطاق حول أنشطة الأعمال التجارية.

وفي هذا التقرير، قامت مارمور بدراسة وتحليل المعايير المختلفة المتعلقة ببدء نشاط تجاري في الكويت، ومقارنتها بنظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي والدول الرائدة على مستوى العالم، ويناقش التقرير أيضا التحديات، ويقترح أفضل الممارسات التي يمكن أن تسهل من عملية بدء النشاط التجاري في الدولة.

وأشار التقرير إلى أن التصنيفات المتعلقة بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية، والتي تنشر سنويا من قبل البنك الدولي، تقيس مدى سهولة أو صعوبة بدء مشاريع تجارية متوسطة أو صغيرة الحجم بالنسبة للمواطن بالدولة، مع اتباع اللوائح المحلية ذات الصلة. وتقع الكويت، التي يبلغ متوسط دخل الفرد بها 47639 دولارا، ضمن فئة الاقتصادات ذات الدخل العالي من بين 189 دولة أدرجت في تصنيفات عام 2015.

وأوضح التقرير أن تصنيف الكويت قد انخفض بمعدل 7 نقاط في 2015، ويتم تحديد تصنيف الاقتصادات من خلال ترتيب قائمة بالاقتصادات وفقا لنقاط المسافة إلى الحدود (DTF)، التي تحدد الاقتصادات وفقا للممارسات التنظيمية وتوضح الاقتراب من الحد الأعلى للأداء عن كل مؤشر خاص بممارسة أنشطة الأعمال، ويتم قياس المسافة إلى الحدود (DTF) بمقياس يتراوح بين 0 و100، حيث يمثل 0 أسوأ أداء ويمثل العدد 100 الحد الأقصى. ولقد تحسنت درجة المسافة إلى الحدود (DTF) نوعا ما خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ومقارنة بدول أخرى في مجلس التعاون الخليجي، تعتبر الكويت الأقل من حيث تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال التجارية وبدء الأنشطة التجارية، حيث تحتوي الدولة على أعلى عدد من الإجراءات (12) مقارنة بعمان (5) والإمارات العربية المتحدة (6)، وأطول فترة لإكمال الإجراءات (31) مقارنة بعمان (7) والإمارات العربية المتحدة (8).

وفيما يتعلق بالتكاليف المطلوبة، تعتبر الكويت جيدة بشكل معقول (1,9٪) مقارنة بالإمارات العربية المتحدة (6,3٪) وقطر (5,2٪)، ومتأخرة في معامل الحد الأدنى لرأس المال المدفوع مقارنة بالإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، حيث لا تتطلب كلتاهما حدا أدنى لمتطلب رأس المال المدفوع. وبمقارنة المسافة إلى الحدود بالنسبة لسهولة بدء الأنشطة التجارية، فإننا نرى أن الكويت هي الأبعد من بين الدول الأخرى بمجلس التعاون الخليجي عن قياس الأداء الرئيسي. وباستخدام أداة محاكاة التصنيف المقدمة من جانب البنك الدولي، يمكن ملاحظة أن تصنيف سهولة بدء الأنشطة التجارية ينخفض إلى 84 (مقارنة بـ 150)، وذلك في حال انخفض عدد الإجراءات إلى النصف وإذا كان الوقت المستغرق لإكمال جميع الإجراءات مشابها لنفس الوقت المستغرق في عمان. كما ينخفض إلى 51 (ليكون أعلى من الإمارات العربية المتحدة)، وذلك في حال وصول الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال المدفوع من وجهة نظر تنظيمية إلى صفر في المائة.

وأضاف التقرير أنه في الكويت، يجب أن يتعامل صاحب المشروع مع 11 جهة حكومية لبدء مزاولة نشاطه التجاري، بينما تتراوح الجهات في الدول الأخرى لمجلس التعاون الخليجي بين 4 و7 جهات، وهو أمر له علاقة واضحة بعدد الأيام المطلوبة لإكمال إجراءات إنشاء المشروع، وفي الكويت، تشمل عملية التسجيل خمس وكالات حكومية مختلفة، وهي الأكثر في دول مجلس التعاون الخليجي. ويستغرق حجز اسم فريد للشركة يوما كاملا في الكويت والإمارات العربية المتحدة، بينما تتم هذه العملية في المملكة العربية السعودية وقطر عبر الإنترنت، وتتطلب هذه العملية في الكويت أيضا معاينة مباني الشركة من قبل البلدية، وهو أمر يقتصر على الكويت فقط (دون غيرها من دول مجلس التعاون الخليجي)، ويستغرق 5 أيام

التكاليف مقبولة مقارنة بدول خليجية

تراجع 7 نقاط في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

تصنيفات عام 2014- 2015 المتعلقة بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال التجارية وبدء النشاط التجاري الخاصة بدولة الكويت

		بدء النشاط التجاري						
العام	تصنيف سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	المسافة إلى الحدود بشكل اجمالي	الترتيب	المسافة إلى الحدود (DTF)	الإجراءات (العدد)	الوقت (الأيام)	التكلفة (% من متوسط دخل الفرد)	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع (% من متوسط دخل الفرد)
2014	79	63.05	146	70.91	12	32	1.1	77.9
2015	86	63.11	150	71.3	12	31	1.9	74

المصدر: World Bank d oingbusiness.org

مقارنة دولة الكويت مع أقرانها من دول مجلس التعاون الخليجي

الاقتصاد	ترتيب 2015 DB	ترتيب عام 2015 لبدء الأنشطة التجارية	المسافة إلى الحدود (DTF)	الإجراءات	الوقت (الأيام)	التكلفة (%)**	التكلفة (بالدولار)	الحد الأدنى لرأس المال المدفوع **(%)	سهولة بدء النشاط التجاري (DTF)
الإمارات العربية المتحدة	22	58	76.81	6	8	6.3	*	0.0	89.97
قطر	50	103	69.96	8	8.5	5.2	*	62.6	83.14
المملكة العربية السعودية	49	109	69.99	9	20.5	4.0	1,026	0.0	82.71
عمان	66	123	66.39	5	7	2.4	605	206.3	79.29
البحرين	53	131	69	7	9	0.8	231	192.2	76.92
الكويت	86	150	63.11	12	31	1.9	832	74.0	71.3

المصدر: World Bank doingbusiness.org, * - الحسابات بناء على تفاصيل الإنفاق التجارية; ** - كنسبة % من متوسط دخل الفرد